المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 20-03-2006 العـــدد : 12226
الصفحـات : 14 المسلسل : 73

في لقائه برجال الأعمال

الرئيس النمساوي يشيد بلقاء المليك ويستهجن الإساءة إلى الأديان

النمسا شريك فاعل للمملكة في مناحي اقتصادية شتى

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 20-03-2006 العـــدد : 12226
الصفحـات : 14 المسلسل : 73

□ الرياض - حازم الشرقاوي - عبد الله الخريجي - تصوير - عبد الله المسعود:

قال الرئيس النمساوي هاينز فيشر رداً على سؤالين لـ(الجزيرة) إن مباحثاته مع خادم الحرمين الشريفين استغرقت ٨٠ دقيقة تناولت مختلف القضايا التي تخص البلدين في جميع القطاعات وخاصة الاقتصادية منها كما أنه تم بحث الملف الايراني حول التسلح النووي والوضع في أوروبا وسوريا ولبنان وفلسطين. مشيراً إلى بيان مشترك يصدر في هذا الصدد يوضح أهم ما دار في مباحثاته مع خادم الحرمين الشريفين.

ورداً على السؤال الثاني حول الاساءة الدنماركية للرسول الكريم في اللقاء المشترك مع رجال الأعمال السعوديين، قال الرئيس النمساوي (عندما لاحظت أن هناك مشكلة بين الغرب والعالم الإسلامي انتهزت الفرصة وتحدثت أمام البرلمانات الأوروبية بمشاركة ٢٥ دولة في فبراير الماضي بأهمية احترام المشاعر الدينية لمختلف الأديان، أكدت على كافة الأديان احترام منوهاً إلى أنه لا يمكن وضع حرية التعبير فوق كل شيء وأن هناك مبادئ أساسية وهي احترام الغير. وأضاف الرئيس النمساوي أن المجتمع الإسلامي في النمسا ساند حديثي الذي تم نشره على نطاق واسع، وأن النمسا تتمتع برأية كبيرة حول حساسية الجوانب الدينية والإسلامية وذلك منذ عام ١٩١٢ أي في زمن الملكية النمساوية. وجاء في كلمته إبان اللقاء بأن السعودية أكبر منتج للنفط وأصبحت قوة اقتصادية يحسب لها حساب وأن هيئة الاستثمار السعودية تقوم بدور كبير في الترويج لمشاريع كبرى في قطاعات السكك الحديدية والتحلية والكهرباء والمدن الصناعية وعلى رأسها مدينة الملك عبد الله بن عبد العزيز.

مؤكداً على أن النمسا تستطيع المشاركة والتعاون في مختلف هذه الفرص خاصة أنها تتمتع بخبرات كثيرة إذ أقامت أكبر مصنع للحديد في

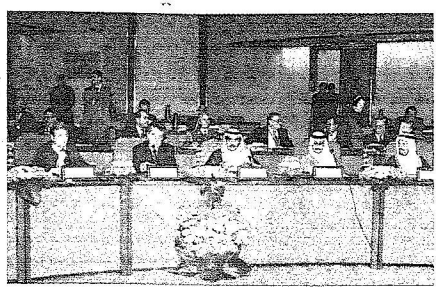

المملكة وأشار إلى أن النمسا تمتلك خبرات عالية في التأهيل والتدريب والسعودية تهتم بهذا الموضوع بصورة كبيرة من أجل توظيف السعوديين في مختلف القطاعات بعد تدريبهم. وفي كلمة لرئيس مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية عبد الرحمن الراشد قال فيها: لاشك أن المرحلة المقبلة من الانفتاح الاقتصادي تتطلب تحقيق مستويات أعلى من التعاون بين قطاعي الأعمال في المملكة والنمسا نظراً لما تواجهه الساحة الاقتصادية من تحديات تتمثل في تحرير التجارة وتدفق الاستثمارات ورؤوس الأموال وقيام التكتلات الاقتصادية.

وأكد على أنه لمواجهة هذه التحديات فقد بادرت المملكة باتخاذ العديد من الاصلاحات لتعزيز اقتصادها وذلك بهدف توفير مناخ استثماري ملائم يتواكب مع متطلبات العولمة والانفتاح الذي يعيشه العالم هذه الأيام فكما تعلمون أن الاقتصاد السعودي كان يعتمد بدرجة كبيرة على انتاج وتصدير النفط الخام ولكن مع الجهود المستمر في عملية التنمية الاقتصادية وادخال العديد من الاصلاحات الاقتصادية حقق الاقتصاد السعودي انجازات هامة خلال السنوات الأخيرة مما أوصل المملكة إلى مصاف الدول المتقدمة اقتصادياً لتحتل المركز الـ٧٥ بين اقتصاديات العالم وقال: أنه ومن المتوقع أن تعزز المملكة مكانتها العالمية خلال الأعوام القليلة القادمة خاصة بعد انضمامها مؤخراً لمنظمة التجارة العالمية.

أما فيما يتعلق بالقطاع الخاص السعودي فإنه ساهم بدور كبير في تحقيق هذه الانجازات حيث ساهم بنسبة ٤٤٪ في الناتج المحلي الاجمالي خلال عام ٢٠٠٥م ويتوقع أن يقوم بدور ريادي خلال المرحلة المقبلة. وأوضح الراشد قائلاً: تربط المملكة علاقات اقتصادية متينة منذ فترة طويلة بجمهورية النمسا، فهناك عدد من الشركات النمساوية شاركت في مشروعات البنى التحتية في المملكة خلال فترة الثمانينيات وما زالت العلاقات التجارية والاستثمارية بين البلدين في تطور مستمر فعلى صعيد تطور الحركة التجارية والاستثمارية بين البلدين فإن الاحصاءات الرسمية تشير إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال السبع سنوات الأخيرة حيث زادت من ١٦٣ مليون دولار عام ١٩٩٨م إلى نحو ٨٥٤ مليون دولار عام ٢٠٠٥ غير أن الميزان التجاري طوال هذه الفترة جاء لصالح النمسا وكذا الحال بالنسبة لحجم الاستثمارات المشاركة بين المملكة والنمسا فهي أيضاً ليست بحجم الطموحات مقارنة بالحجم الاقتصادي للبلدين حيث لم تتعد الـ٣,٢ ملايين دولار تمثل حصة الشريك السعودي فيها حوالي ٥٥٪.

الأمر الذي يتطلب العمل بجدية للبحث في آليات التعاون الممكنة بين البلدين والتي تساهم في خفض الفجوة في الميزان التجاري بينهما ولعلي اجدها فرصة سانحة لأدعو رجال الأعمال النمساويين للاستفادة من الامكانات الكبيرة والفرص الاستثمارية المتاحة بالمملكة والتي تقدر قيمتها بحوالي ٦٢٤ مليار دولار خاصة وان المملكة قامت مؤخراً في اتخاذ العديد من القرارات والاجراءات والمبادرات من أجل تطوير وتحسين بيئة الاستثمار.

وقال الدكتور محمد السهاوي مدير عام صندوق تنمية الموارد البشرية في كلمته ان المملكة في هذه المرحلة من مراحل التطور الاقتصادي الذي تعيشه في مختلف المجالات تولي جهوداً كبيرة في خططها التنموية على تنمية رأس المال البشري والاستثمار فيه وقد قطعت شوطاً كبيراً في هذا الاتجاه واستفادت من تجارب كثير من الدول ومنها جمهورية النمسا الاتحادية.

أوضح السهلاوي قائلاً: إن مركز الملك فهد للتوظيف يعمل على الاستفادة ونقل الخبرة النمساوية في هذا المجال حيث تم تشكيل فرق عمل من الخبراء السعوديين ونظرائهم النمساويين، وهم يعملون الآن جنباً إلى جنب كفريق واحد لتحقيق هذا المشروع الذي يخدم سوق العمل السعودي والذي سوف يكون له أكبر الأثر في دعم جهود التوظيف والتدريب بالمملكة وأجد هذه المناسبة فرصة لتقديم الشكر للدكتور كريستوف لايتل رئيس الغرفة الاقتصادية النمساوية على جهوده في دعم هذا المشروع وللسفارة النمساوية بالرياض وعلى رأسها سعادة السفير الدكتور فريدريك ستيفن. وقال ان مركز الملك فهد للتوظيف يمثل إحدى المبادرات الكريمة من الملك فهد - يرحمه الله - والذي قدم له الدعم والمساندة كما أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز يولي مثل هذه المشاريع اهتماماً كبيراً لتقوم بدورها الوطني في مجال توفير قاعدة بيانات شاملة لسوق العمل السعودي وكذلك خدمات الإرشاد المهني وخدمات التوظيف للشباب للعمل في القطاع الخاص.